

المناصرة الشجاعة تعزز أخيراً من حماية اللاجئين في كينيا

إيفا أويرا

في نوفمبر ٢٠٠٦، تم سن قانون اللاجئين بعد ١٥ سنة من دراسته في البرلمان الكيني، و يعتقد الكثيرون أنه قد يكون أهم معلم من معالم إدارة شؤون اللاجئين في كينيا.

سلطة الإدارة والحماية إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وذلك في محاولة لضمان أن المجتمع الدولي لن يتجاهل تفاقم مأساة اللاجئين في كينيا. ولكن نطاق الحقوق المتاحة للاجئين قد تقلص. فقد تعرضوا للسجن والاعتقال الغير قانوني وخطر الطرد. وأصبحت حقوقهم غير مضمونة وغير محددة. كما كانت معايير حماية اللاجئين في حالة من التدهور المستمر.

وبمرور السنين زادت معارضة الحكومة لسن قانون اللاجئين. واستمرت كينيا في مواجهة تدفقات متقطعة من اللاجئين، وأصبحت الحدود الطويلة المفتوحة مع الصومال تشكل مصدرا للقلق وأثارت الزيادة في جرائم إطلاق النار سخط الرأي العام ضد اللاجئين والمهاجرين.

وترجع مقاومة كينيا لقانون اللاجئين إلى عام ١٩٩٠-١٩٩١ عندما قفز عدد اللاجئين من حوالي ١٤,٤٠٠ إلى حوالي ٣٠٠ ألف لاجئ تدفقوا بشكل جماعي من الصومال والسودان وأثيوبيا إبان الأزمة الاقتصادية المزمنة والتضخم الجامح. وعندما واجهت كينيا سيلا لا نهاية له من اللاجئين، أعدت كينيا مشروع قانون للاجئين لكن الحكومة كانت تراقب الوضع غير راغبة في تحمل هذا العبء المتزايد إلى ما لا نهاية. وقد أقامت الحكومة مخيمات للاجئين - داداب و كاكوما - في أماكن نائية وغير ملائمة في أطراف كينيا وفوضت

ولم يكن من الممكن للقانون أن يصدر دون مناصرة وممارسات للضغط والمفاوضات وإحداث توازنات بين القضايا السياسية والاقتصادية وقضايا حقوق الإنسان والاعتبارات الأمنية. وقد لعب الاتحاد الكيني للاجئين، والذي تم إنشائه عام ١٩٩٨ كمنظمة لدعم اللاجئين ومساعدتهم قانونيا، في هذا الشأن دورا محوريا في تأييد هذا القانون، وذلك بالعمل مع شركائه في جهود منسقة لتحقيق التغيير الدائم في إدارة شؤون اللاجئين.



لاجئات سودانيات في معسكر كاكوما

الحكومة في جهودها الرامية إلى تعزيز الأمن وحماية الكينيين، فنحن لا نعتقد أن الحل يكمن في منع دخول أو إرغام الضعفاء على العودة واللاجئين من النساء والرجال والأطفال في حالة من الأذى والتهديد بالقتل. وفي نفس الوقت نقر بأن الحكومة قد سمحت للمساعدات الإنسانية بالمرور عبر الصومال إلى كينيا، كما أننا نحث المجتمع الدولي على مضاعفة الجهود لتوفير الأمن والمساعدات الإنسانية لإيواء النازحين في الجانب الصومالي من الحدود. إننا ندعو الحكومة إلى فتح الحدود والسماح لأولئك الذين هم في حاجة إليها. ويمكن لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعبئة موارد المجتمع الدولي للمساعدة في فحص طالبي اللجوء عند الحدود قبل دخولهم البلاد من أجل الإبقاء على الطابع المدني للجوء.

لقد كانت كينيا تستضيف أكثر من ١٥٠ ألف لاجئ صومالي على مدى خمسة عشر عاما من الاضطرابات في الصومال - وهي لفتة إنسانية حميدة معترف بها في جميع أنحاء العالم. وهي تشترك في أكثر من ٦٠٠ كم من الحدود مع الصومال. إن رفض السماح لدخول طالبي اللجوء من خلال النقاط الحدودية المعروفة سوف يجبر الناس على إيجاد طرق بديلة وغير رسمية إلى البلاد، وستفوت الحكومة فرصة فحص الوافدين. إن إغلاق الحدود ومنع دخول طالبي اللجوء قد يؤدي أيضا إلى احتمال تصاعد الوضع الإنساني في الصومال وقد يمتد إلى كينيا.

إننا ندعو الحكومة إلى إعادة تقييم موقفها والسماح للاجئين من الصومال بالدخول وطلب اللجوء في كينيا تمشيا مع القانون الوطني والسياسات المنصوص عليها في قانون اللاجئين وما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. ومن نفس المنطلق، يجب على المجتمع الدولي أن يظهر التزاما أكبر في تحمله للمسؤوليات الأمنية والإنسانية الناجمة عن الوضع في الصومال.

إيفا أيبيرا (eayiera@rckkenya.org) هي مسؤولة المناصرة وموظفة ريفية المستوى للبرامج في اتحاد اللاجئين في كينيا (www.rckkenya.org). للاشتراك في الصحيفة الإلكترونية لاتحاد اللاجئين في كينيا رجاء زيارة الرابط www.rckkenya.org/newsletter.html

والأوبئة النادرة والاستياء من الطريقة التي رفع بها اللاجئين تكاليف استئجار المساكن.

ونحن لا نهمل أهمية التمييز بين اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين. ويركز اتحاد اللاجئين في كينيا وشركائه على تعزيز القانون بوصفه قانوناً يرمي إلى معالجة هذه المسائل من خلال وضع نظم إدارية يمكن التنبؤ بها، والتمييز بين اللاجئين وبين الفئات الأخرى من المهاجرين وإبراز الحاجة إلى الحكومة الكينية لاستئناف السلطة الكاملة للإدارة العامة لشؤون اللاجئين. وبينما هناك حجج هامة لضمان معايير حقوق الإنسان الدولية في التشريعات الوطنية، فمن المهم أيضا معالجة القضايا العملية التي تنشأ داخل بلد ما. ومن الأهمية بمكان إثبات أن التشريع الجديد سوف يكون في صالح كينيا.

وقد حظي اتحاد اللاجئين في كينيا لكونه منظمة لاحكومية وطنية فقد حظي بإطار يسمح له بتقديم الحجج ومعالجة القضايا التي قد ينظر إليها من زاوية مختلفة من قبل أحد الفاعلين الدوليين. و بالعمل مع المشرعين، فقد استعرضنا كل بند من مشروع القانون من أجل ضمان حماية حقوق اللاجئين وفقا للمعايير الدولية ومعالجة الشواغل الأمنية التي أثارها بعض الشركاء الحكوميين وحماية البيئة في المناطق التي تستضيف اللاجئين وضمان أن التشريعات ستساعد كلا من اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وقد تم إدراج توصياتنا في النص الرسمي للمشروع كما أعيدت صياغتها على شكل قانون. وقد تم التوقيع على مشروع القانون من قبل الرئيس الكيني وأصبح قانونا في ديسمبر ٢٠٠٦. وفي نهاية عملية طويلة من المفاوضات، تنفس اتحاد اللاجئين في كينيا والمنظمات غير الحكومية الشريكة والمنظمات الحكومية الدولية وإدارة شؤون اللاجئين واللاجئين مجتمعين الصعداء إقرارا بالانجاز الذي حققته المناصرة الشجاعة التي حققت آمالنا وأنها فاتحة عهد جديد في إدارة شؤون اللاجئين.

الأحداث في الصومال تتحدى القانون الجديد

من المهم حاليا ضمان الالتزام بالمعايير القانونية وأن تأخذ الحكومة في اعتبارها أحكام هذه التشريعات. ويهتم اتحاد اللاجئين في كينيا برؤية القانون الجديد مطبقا في حالة اللاجئين الصوماليين في الجولة الحالية من الصراع. لقد ظلت الحدود مغلقة منذ يناير ٢٠٠٧ وبعض طالبي اللجوء تمت إعادتهم قسرا. وقد نجح بعض اللاجئين في التوافد على بلد اللجوء والعديد من مخيمات النازحين الصوماليين على الجانب الآخر من حدود كينيا والصومال. ومع أننا نؤيد

واشدد القلق بشأن التدهور البيئي في مخيمات اللاجئين حيث يعيش عدد كبير من اللاجئين على مساحة صغيرة من الأرض. وازدادت الصراعات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة ولاحظ العديد من الكينيين التفاوت بين مستوى معيشتهم ومستوى معيشة أولئك اللاجئين. و تم اعتبار سن التشريع عبئا لا تستطيع كينيا المحاصرة أن تتحمله. وكلما تفاقم وضع اللاجئين زادت المقاومة لسن القانون رغم أن الحاجة إلى الحماية والمساءلة والإدارة المتوقعة أصبحت أكثر وضوحا حيث ازدادت احتياجات اللاجئين.

وقد كانت هناك بشري مباح سياسي جديد مع حلول الانتخابات العامة في عام ٢٠٠٢. وقد فتح التحول الديمقراطي المجال أمام شكل جديد من الارتباط بين الحكومة والمجتمع المدني و خفف من العداء تجاه المنظمات غير الحكومية والذي كان عدا حادا في ظل الحكومات السابقة.

وفي عام ٢٠٠٦ تم نشر قانون اللاجئين في الجريدة الرسمية وأعيد إلى البرلمان. ومع وجود فرصة جديدة وقوية قام اتحاد اللاجئين في كينيا بحشد قطاع عريض من أصحاب المصالح في الحملة المتحمسة لسن القانون. وقد عمل اتحاد اللاجئين في كينيا على ترويج التشريع وشارك على أعلى مستوى مع اللجنة البرلمانية المسؤولة عن مشروع القانون وتابع المناقشات البرلمانية وكان على اتصال بإدارة شؤون اللاجئين ووكالات الأمم المتحدة وعمل مع الجهات المدنية الفاعلة الأخرى للضغط من أجل سن القانون.

استراتيجيات المناصرة

يُقر منهج المناصرة الذي يتبعه اتحاد اللاجئين في كينيا بالحاجة إلى المنظمات غير الحكومية وذلك للإعلان عن أن الاتحاد هو اتحاد غير حزبي وغير سياسي. ولكن نظرا لتاريخ مشروع القانون ومشاعر الكينيين نحوه، فقد غاصت العملية في الاعتبارات السياسية التي تجب معالجتها إذا ما تعين سن القانون. وعلينا أن نقر بالحاجة إلى ارتباطات طويلة الأجل تركز على إزالة الغموض عن موضوع اللاجئين وعملية اللجوء وتغيير المواقف تجاهها. وعلينا أن نقر بالحاجة إلى التفاوض الشامل. إن للسياسيين والإدارات الحكومية والعامة مصالح مختلفة واهتمامات مشروعة تجاه اللاجئين والتي تستحق النقاش الصريح والتقدير. وقد أصبحت مناقشة موضوع اللاجئين في كينيا قضية محفوفة بالمشاكل والصعوبات تغذيها وسائل الإعلام بصورها النمطية السلبية وتزايد الجرائم المسلحة والربط الواضح بين تدفق اللاجئين